

الحكم بالسجن على باتريك جورج  
تفعيل لتطبيق قانون مكافحة الارهاب  
على نشطاء المجتمع المدني

تعرب مؤسسة دعم العدالة عن بالغ إستيائها وقلقها، من الأثر المروع للحكم الصادر اليوم ١٨ يوليو ٢٠٢٣ من محكمة جناح أمن الدولة طوارئء قسم ثانى المنصورة بحق باتريك جورج الباحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، والذي قضى بحبسه لمدة ثلاثة سنوات.

و تشير المؤسسة إلى أن الحكم الصادر اليوم بحق باتريك جورج، هو الاثر المباشر والاسوء لتطبيق القانون الغير دستورى والاكثر قسوة المسمى بقانون (مكافحة الارهاب) رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ ، والذي يعد من اكثر القوانين سيئة السمعة التى صدرت فى السنوات العشرالماضية ، والذي تسبب تفعيله وتطبيقه لحبس عشرات الالاف من المواطنين بسبب نصوصه التجريبية الفضفاضة والغير عادلة ، والتي لم تراعى فى صياغتها الاشتراطات الواجبة للنصوص التشريعية العقابية ، والتي سبق وأن أشارت اليها المحكمة الدستورية المصرية فى العديد من احكامها .

وفى هذا السياق تطالب مؤسسة دعم العدالة الحاكم العسكرى بصفته بعدم التصديق على الحكم لمخالفته احكام الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية التى صادقت عليها مصر وخاصة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، كما تطالب المؤسسة بمراجعة كافة القوانين العقابية المصرية التى تنال من حق المواطنين فى التعبير عن آرائهم وافكارهم دون مضايقة وفقا للمعايير الدولية المعنية بحقوق الانسان .